



## إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

**الموضوع:** فرض رسوم تسجيل إجبارية على الموظفين الراغبين في متابعة دراساتهم العليا

### سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم؛

في الوقت الذي تنادي فيه بلادنا بتشجيع البحث العلمي وتوسيع قاعدة التكوين المستمر وفتح آفاق التعليم مدى الحياة أمام مختلف فئات المجتمع، تفاجأ العديد من الموظفين والراغبين في متابعة دراساتهم العليا (الماستر أو الدكتوراه) في عدد من الجامعات العمومية، بفرض رسوم تسجيل إجبارية بمبالغ مرتفعة تفوق إمكانياتهم المادية، في غياب تام لأي تمييز إيجابي أو دعم خاص لهذه الفئة التي تسعى لتطوير قدراتها العلمية والمهنية خدمة للإدارة العمومية. وقد عبّر عدد من هؤلاء الموظفين عن استيائهم من هذا الإجراء الذي يعتبرونه تمييزاً غير مبرر بينهم وبين الطلبة العاديين، ويتناقض مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى جعل التكوين المستمر رافعة أساسية للنهوض بالكفاءات، كما يتنافى مع روح العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص المنصوص عليهما في الدستور.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم حول:

- (1) الأساس القانوني الذي تستند إليه الجامعات العمومية في فرض رسوم تسجيل إجبارية على الموظفين الراغبين في متابعة دراساتهم العليا؟
- (2) هل تتوفر وزارتك على معايير موحدة لتحديد تلك الرسوم وضمان شفافيتها وعدالتها بين المؤسسات الجامعية؟
- (3) هل تفكر وزارتك في إعفاء أو تخفيض الرسوم لفائدة الموظفين الذين يتابعون دراساتهم في إطار التكوين الذاتي، أو في مجالات مرتبطة بمهنتهم وإدارتهم الأصلية؟
- (4) ما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لضمان الحق في التعليم المستمر دون إثقال كاهل

الموظفين بأعباء مالية إضافية تتنافى مع قدرتهم الشرائية؟

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

الكرش خليهن

